جهود حكومية لتحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

■ «خاص / الثورة

تسعى الحكومة إلى تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح زيادة الإنفاق الاجتماعي والتنموي. إضافة إلى تقوية دور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية.

كما تركز الحكومة على تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية الواعدة عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية الصناعات الغذائية وتنشيط قطاع السياحة. إضافة إلى الارتقاء بدور قطاعي النقل والمواصلات، وتكثيف الجهود لاستغلال الثروات المعدنية. فضلاً عن توسيع دائرة البحث والتنقيب عن النفط والغاز.

وتظهر وثيقة رسمية سعي الحكومة إلى تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بمعناها الواسع بما في ذلك تحقيق الوفاق السياسي والاستقرار الأمني وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير سياسات وآليات مكافحة الفساد. وذلك باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

كما تستهدف رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية. ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية.

وتعتزم الحكومة إقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتمهد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر اتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو.

وتسعى الى توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال تطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

الجمعية العمومية لمساهمي بنك التضامن الإسلامي الدولي تعقد اجتماعها اليوم بصنعاء

■ «الثورة»/خاص

يعقد بنك التضامن الإسلامي الدولي صباح اليوم بالعاصمة صنعاء الاجتماع الرابع عشر لجمعيته العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك لإقرار توزيع الأرباح والاستماع إلى تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م والمصادقة عليه.

ويعد بنك التضامن الإسلامي الدولي أكبر بنك في اليمن حجما ونشاطا حيث يسهم بما نسبته ٢٠,٩٪ من إجمالي الأصول المصرفية للبنوك العاملة في اليمن وفقا لتقرير البنك المركزي عن التطورات المصرفية في اليمن ٢٠١٠م.

وبحسب بيان عن البنك يتضمن الاجتماع استماع المساهمين إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك، وقراءة القوائم المالية للعام المنصرم، وتعيين مراقب حسابات للعام الجاري ٢٠١١م.

ومن المقرر أن يستمع المشاركون في الاجتماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية ويصادقون عليه، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وإبراء ذمة مراقب الحسابات عن السنة المنتهية.

اجراءات لتفعيل التحصيل الضريبي بمارب

■ «مارب/سبأ

اطلع وكيل محافظة مارب للشئون الإدارية عبدالله الباكري أمس على سير العمل في مكتب الضرائب وآلية التحصيل الضريبي لمختلف الايرادات الضريبية.

وخلال الزيارة استمع الوكيل من نائب مدير عام الضرائب عبدالصمد البركاني إلى شرح حول آلية التحصيل ونقاط التحصيل الضريبي خاصة في وظل الوضع الراهن الذي يعيشه الوطن.

وقد شدد الوكيل على أهمية تحسين مستوى التحصيل الضريبي وتفعيل التحصيل في مراكز المديريات.. مشدداً على اهمية الانضباط الوظيفي من اجل انجاز الأعمال وتحسين مستوى الأداء.

مناقشة احتياجات مديرية السوم من المشاريع التنموية

■ سيئون/سبأ

ناقش اجتماع موسع برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير أمس احتياجات مديرية السوم من المشاريع التنموية والخدمية الأساسية.

واستعرض الاجتماع الترتيبات والمتطلبات الخاصة لاستقبال الوافدين لزيارة قبر نبي الله هود عليه السلام التي تشهدها المديرية في مطلع شهر شعبان من كل عام، وتأمين احتياجاتهم وتنظيم عملية التسوق.

وأكد الاجتماع في هذا الصدد ضرورة التنسيق بين الجهات ذات الاختصاص لإنجاح الزيارة كونها تعد مناسبة إلى جانب الأنشطة الدينية التي تقام خلالها، كما تمثل فرصة لتسويق المنتجات الحرفية والمشغولات اليدوية التي تحرص عدد من الأسر بالمديرية على الإعداد لها قبل موعد الزيارة.

وأشاد الوكيل عمير بالانجازات التي تحققت للمديرية، معربا عن أمله في مواصلة تلك المساعي والجهود على المستويين الرسمي والشعبي لتحقيق المزيد من تطلعات أبناء المديرية خلال السنوات القادمة.

ودعا الوكيل عمير المجلس المحلي والأجهزة التنفيذية بالمديرية إلى ضرورة الاستفادة من فترة إقامة الزيارة في تنشيط السياحة الدينية والترويج لما يتمتع به موقع الزيارة من معالم دينية ومناظر طبيعية خلابة لجذب المزيد من الزوار بغية تعزيز الروابط والصلات بين أبناء الوطن وكذا الأشقاء في دول الجوار والدول العربية الأخرى نظرا لما لذلك من أهمية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

مناقشة سبل استقرار الأسعار وتوفر المواد الغذائية بحضرموت

■ «المكلا/سبأ

ناقش اجتماع بالمكلا أمس برئاسة وكيل محافظة حضرموت أحمد جنيد الجنيد الحالة التموينية بالمحافظة واستقرار الأسعار وتوفر المواد الغذائية في الأسواق.

وفي الاجتماع استمع وكيل المحافظة من المدير العام لمكتب وزارة الصناعة والتجارة بساحل حضرموت خالد عوض غانم إلى تقرير حول الحالة التموينية بالمحافظة ومدى توفر السلع وخصوصاً المواد الغذائية الرئيسية والاستهلاكية والتحضيرات والاستعدادات التي يقوم بها المكتب لاستقبال شهر رمضان المبارك من خلال التواصل مع التجار في توفر السلع الأساسية لمتطلبات شهر رمضان والتأكد من الأسواق المحلية لوجود هذه المواد ومعرفة المخزون المتوفر في مستودعات المستوردين والكميات المتوقع وصولها خلال الأيام القليلة القادمة.

كما استعرض الاجتماع تموينات الغاز في الأسواق والمتواجدة حالياً وبكميات تلبي وتغطي احتياجات المواطنين من مادة الغاز المنزلي وضمان الأسعار وتوفرها.

وشدد الاجتماع على ضرورة الالتزام بالتسعيرة المحددة لمادة الغاز وعدم التلاعب بالأسعار تحت أي مبرر وسوف تتخذ الإجراءات القانونية إزاء كل من يخالف البيع بالأسعار التي حددتها الدولة لمراعاة ظروف المواطنين وعدم استغلال الأزمة التي تمر بها البلاد حالياً.

وأكد الوكيل الجنيد أهمية قيام مكتب الصناعة والتجارة بالدور المناط به في الإشراف على الأسواق والالتزام بالمواصفات والمقاييس واتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن استقرار الحالة التموينية بالمحافظة.

داعياً المواطنين إلى عدم الشراء والتخزين للمواد الغذائية نظراً لوجودها في الأسواق وبكميات كبيرة تغطي الأسواق المحلية واحتياجاتهم ومتطلباتهم اليومية.

حضر الاجتماع مدير الرقابة والتفتيش بالمكتب سعيد عمر باوزير وعدد آخر من المسئولين في مكتب الصناعة والتجارة.

دعوة أصحاب الأفران لعدم تجاوز التسعيرة الثابتة

■ عدن/سبأ

حذر مكتب الصناعة والتجارة بعدن أصحاب الأفران من تجاوز التسعيرة الثابتة لأقراص الروتي من عشرة ريالات إلى ١٥ ريالاً وبوزن يصل إلى ٦٠ جراماً.

وأفاد مدير عام المكتب حسين مكاوي لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أنه تم التعميم على ٢٠٠ فرن في المحافظة بهذا الشأن.. موضحا أن البلاغات التي تلقاها المكتب من المواطنين لتجاوز بعض الأفران وعزمهم على بيع القرص بـ١٥ ريالاً وهو مخالف للتسعيرة الثابتة لأقراص الروتي مع الوزن .. مشيرا إلى أن مكتب الصناعة والتجارة بعدن قام بإنزال فرق تفتيشية على كافة أفران مديريات عدن للتأكد من صحة البيع والوزن.

وأكد مدير مكتب صناعة وتجارة عدن أنه في حال ضبط مخالفات للتسعيرة الثابتة لأقراص الروتي سيتم سحب تراخيص مزاولة المهنة مع وقف تزويد تلك الأفران بمادة الدقيق.

ونصح مكاوي كافة أصحاب الأفران الالتزام بقواعد الضوابط التي فندت التسعيرة وعدم تجاوزها تفاديا لأية إجراءات قانونية والحفاظ على مهنتهم بصفة قانونية.

خلال ستة أشهر

٢٠٨ قضايا تجارية واردة إلى الشعبة الاستئنافية التجارية بالحديدة

■ الثورة /يحيى كرد

فصلت الشعبة الاستئنافية التجارية بمحافظة الحديدة خلال النصف الأول من العام الحالي ١٤٣٢ هجرية في ٨١ قضية تجارية بأحكام قضائية وصلت من أصل ٢٠٨ قضايا واردة إلى الشعبة منها ١٢٧ قضية مرحلة من الفترة السابقة و٨١ قضية واردة خلال نفس الفترة.

وأوضح القاضي سعيد مقبل عبدالجبار رئيس الشعبة الاستئنافية التجارية بمحافظة الحديدة في تصريح لـ«الثورة» أن من بين القضايا الواردة إلى الشعبة الاستئنافية ٢٠٣ قضايا تجارية وقضيتان دعاوى بطلان وثلاث قضايا طلب تنفيذ تم الفصل في ٧١ قضية بأحكام قضائية و٧ قضايا بصلح وقضيتين بقرار ضم واستبعاد ٥٠ قضية.

منوها بأنه مازالت ٧٧ قضية منظورة أمام الشعبة منها ١٩ قضية محجوزة للنطق بالحكم و٥٨ قضية رهن المحاكمة.

دراسة: قدرة المصارف على جذب المدخرات ضعيفة

■ «خاص / الثورة

بينت دراسة علمية أن المصارف اليمنية تفتقر إلى القدرة على التعامل مع الواقع اليمني وظروف المواطنين، لأنها لا تقوم باستحداث أوعية وصيغ ادخارية جديدة تستهدف جذب مدخرات أصحاب الدخول المحدودة .

وأكدت الدراسة عدم قدرة المصارف على مواكبة التطورات المصرفية المتلاحقة خصوصا في مجال تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بيسر وسهولة ، بحيث لا يحتاج العملاء إلى إهدار الكثير من الوقت والجهد في عملية التعامل مع المصارف. وأظهرت أن نسبة العملة المتداولة خارج المصارف اليمنية تصل إلى ٤٢ ٪، ٤٤٪، ٤٢٪ من إجمالي السيولة المحلية (العرض النقدي) للاعوام ١٩٩٨م و١٩٩٩م و٢٠٠٠م على التوالي، كما أن قدرة الفرد على الادخار محدودة حيث يبلغ متوسط ادخار الفرد اليمني في السنة (١٣٠) دولارا ، وبالإضافة إلى محدودية الدخل الفردي هناك انخفاض في مستوى الثقافة الادخارية ، و كذلك العادات والتقاليد الاستهلاكية السائدة في المجتمع التي لا تشجع على الادخار.

ولفتت الدراسة إلى ضعف مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشاريع التنموية حيث لم تقم المصارف التجارية بدورها المنشود في تمويل المشاريع التنموية، نظرا لأنها تسعى إلى تحقيق الربح السريع ولهذا استحوذ القطاع التجاري على معظم سلفيات المصارف التجارية ، حيث بلغت نسبة السلفيات في هذا المجال (٦٦ ٪) أما القطاع الصناعي وهو من أهم القطاعات ، فلم يحظ سوى بنسبة (١٢,٥ ٪) من سلفيات المصارف التجارية، ولم يحظ القطاع الزراعي إلا بنسبة ضئيلة لم تتجاوز (٢ ٪) بالرغم من أهميته.

إجراءات للرقابة على المشتقات النفطية بعمران

■ عمران/فهد الأرحبي

استعرض الاجتماع الخاص بالقيادات الأمنية بمحافظة عمران أمس جملة من الإجراءات الخاصة بالرقابة على المشتقات النفطية والغاز المنزلي، وتطرق الاجتماع برئاسة أمين عام المجلس المحلي للمحافظة صالح زمام المخلوس وبحضور وكيل المحافظة المساعد باكر علي باكر وعدد من القيادات الأمنية إلى السبل الكفيلة بالحد من التلاعب وضبط المتلاعبين بأسعار المشتقات النفطية الذين يمارسون هذا العمل دون مراعاة للوضع الإنساني والمعيشي للناس في ظل الأحداث التي تعيشها البلاد.

وشدد الاجتماع على ضرورة قيام الأجهزة الأمنية بدورها إلى جانب المكاتب المعنية في الحد من التلاعب بالمشتقات النفطية وإيقاف هذه العملية التي يمارسها ضعفاء النفوس من التجار المحتكرين لهذه السلع وإحالة من يثبت تورطهم في هذا الشأن إلى القضاء لينالوا جزاءهم الرادع.

كما شدد الاجتماع على ضرورة القضاء على مظاهر التسلح في المدن ومنعه بالإضافة الى منع ظاهرة القطاعات في كثير من الأماكن والتي تسببت في إيقاف الحركة وألحقت خسائر مادية ومعنوية وما ألحقته من آثار سلبية على المجتمع برمته.

وأوصى الاجتماع بضرورة تعاون المواطن مع الأجهزة المعنية والقيام بدوره في التبليغ عن هذه المظاهر وذلك لما من شأنه تحقيق الاستقرار المعيشي والحياتي للمواطنين إلى جانب الأجهزة الأمنية التي تضطلع بدور رئيسي في حماية المواطن والعمل على بذل كل ما من شأنه خلق أجواء آمنة ومستقرة.

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نتقدم بأحر التعازي وصادق المواساة القلبية للإخوة

علي محمد السري ، عبدالله محمد السري ، محمد محمد السري ، احمد محمد السري

لوفاة والدتهم الفاضلة

سائلين الله تعالى أن ينزل المغفور لها بإذنه تعالى منزلة كريمة في رحاب جناته وأن يحبو الأهل بنعمة الصبر وجميل السلوان، وأن لا يريهم مكروهاً في عزيز..

إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسيفون

مطهر علي حمود المحاقري واسرته

مخاوف من تفاقم مشكلة الغذاء في اليمن

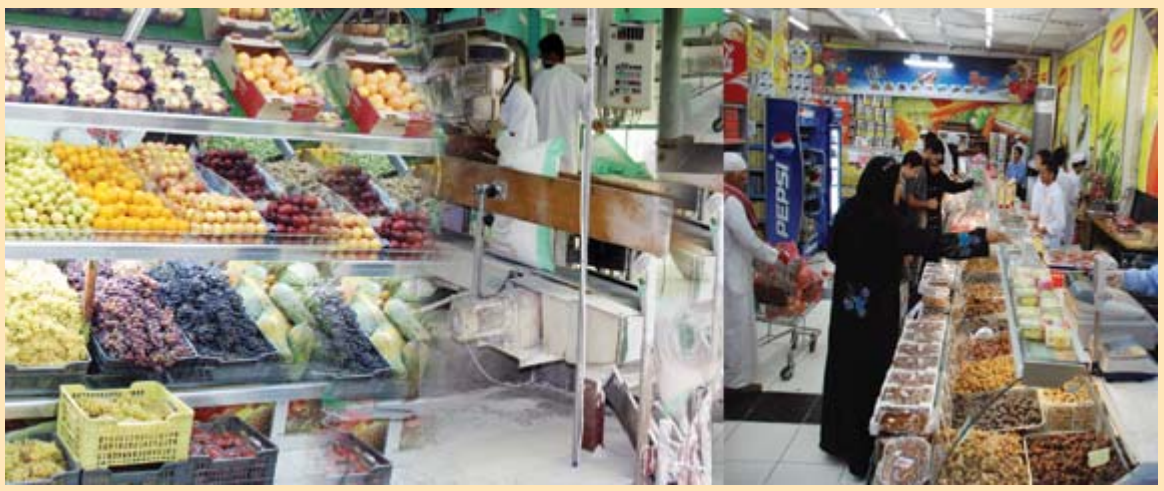

■ «كتب /أحمد الطيار

كشف مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الذي أعدته الحكومة بالتعاون مع المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء "IFPRI" (بواشنطن نهاية العام الماضي عن أن ما نسبته ٣٢,١٪ من سكان اليمن غير آمنين غذائياً، وذلك يعني أن حوالي ثلث اليمنيين أو ٧,٥ مليون شخص يعانون من الجوع ولا يوجد لديهم أغذية كافية، كما أن ٧٩,٥٧٪ من جميع الأطفال يعانون من سوء التغذية وهو ما يعيق التطور المستقبلي للمجتمع والاقتصاد اليمني.

ووفقا لبيانات اقتصادية تعاني اليمن من مشكلة غذائية تتمثل في اعتمادها على الاستيراد حيث لا يتجاوز الإنتاج المحلي نسبة ١٥٪ من الاحتياج إذ تقول دراسة اقتصادية أعدها الدكتور شبير الحرازي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء: إن إنتاج الحبوب في اليمن يعد من أهم القضايا الاستراتيجية بصفة عامة ومن أبرز التحديات التي تواجهها بلادنا بل ويعد من المتطلبات القومية الضرورية ،مشيراإلى أن كميات إجمالي الكميات المنتجة من الحبوب اتصفت بالتقلب المستمر من عام إلى آخر ، حيث بلغت عام ٢٠٠٨م حوالي ٧١٤ الف طن، وتحقق بذلك زيادة بلغت حوالي ٦٨ ألف طن أي نحو ١٠٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٧م وبلغت في المتوسط حوالي ٦٥٨ الف طن.

وحول نصيب الفرد من الغذاء يوضح أن تناقص نصيب الفرد من الغذاء تنتج عنه مشاكل أكثر حدة وعديدة أهمها التأثير السلبي على إنتاجية الفرد ومن ثم إنتاج المجتمع ، وبتفاقم تناقص نصيب الفرد من الغذاء ينتج عنه سوء تغذية وانخفاض حيوية ونشاط الفرد ومقاومة الجسم للأمراض ، لذلك فإن تناقص متوسط نصيب الفرد من الغذاء يعتبر نتاجاً لعدة ظواهر تأتي في مقدمتها تفشي ظاهرة الفقر، ولذا فإن السبب الرئيسي لانخفاض نصيب الفرد من الغذاء في اليمن هو أن معدلات النمو السكاني تفوق معدلات نمو إنتاج الغذاء نتيجة لمحدودية الموارد الطبيعية من أرض ومياه وصعوبة توسعها أو زيادتها.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد حلول مستدامة لتحسين الأمن الغذائي لمواطني الجمهورية اليمنية وتقدم تحليلا شاملا للوضع الراهن للأمن الغذائي في اليمن وتحدياته الرئيسية بالإضافة إلى خطة العمل التنفيذية.

ويرى مختصون إنه وفي حال تم تنفيذ هذه الأولويات السبع وانتقل واضعو السياسات من وضع الأهداف وتحديد الأولويات إلى وضع الإصلاحات السياسية المطلوبة وتصميم خطط استثمارية خاصة لتنفيذ تلك النقاط، فإن اليمن سوف تصل إلى أهداف الأمن الغذائي بحلول الأعوام ٢٠١٥ و٢٠٢٠م والمتمثلة في تقليل مشكلة الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول العام ٢٠١٥م وتحقيق الأمن الغذائي بحلول العام ٢٠٢٠م وتقليل سوء التغذية للأطفال بنسبة ١٪ على الأقل كل عام.

إلى ذلك حث خبراء زراعة واقتصاد وتجار متخصصون في تجارة الحبوب الحكومة على سرعة اتخاذ إجراءات فورية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتي أقرت العمل بها مطلع فبراير الماضي في إطار السياسات والجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي ومواجهة تحدياته الراهنة والمستقبلية للمواطنين.

وقال الخبراء في تصريح لـ"الثورة الاقتصادي" إن استمرار الأزمة الراهنة التي تمر بها بلادنا يجعل من الصعوبة بمكان توفير الإمكانيات المالية لاستمرار الاستيراد من الخارج خصوصا وأن توفير العملة الصعبة للتجار وتغطية الاعتمادات المستندية لاستيراد الحبوب والمواد الغذائية من الخارج باتت تمر بصعوبات جمة ويخشى من تفاقم الأزمة مما يؤدي لانهيار العملة المحلية أمام الدولار، وبالتالي لن يكون المواطن العادي قادر على شراء القمح والدقيق إذا ارتفعت أسعار الدولار عما هي عليه حاليا.

وأهاب الدكتور عبد القادر شرف الحبيشي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة ذمار بالجهات المعنية في بلادنا إلى سرعة اتخاذ إجراءات فورية للوقوف على مستوى المشكلة الغذائية حاليا في بلادنا خصوصا وان الموسم الحالي يشهد جفافاً ويمكن أن يؤدي لتراجع الإنتاج المحلي من الحبوب التي وصلت العام الماضي ٢٠١٠م إلى اكثر من مليون طن .

وأضاف: إن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي هي السبيل الأمثل لتجاوز المشكلة الآنية والدائمة للغذاء في اليمن فهي تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في تقليل مشكلة الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول العام ٢٠١٥م، وتحقيق الأمن الغذائي لـ ٩٠٪ من السكان بحلول العام ٢٠٢٠م، وتقليل سوء التغذية للأطفال بنسبة ١٪ على الأقل كل عام.

وأضاف :إن الإنتاج الزراعي المحلي لبلادنا لايغطي سوى ١٥٪ على الأكثر من كمية الاحتياجات الغذائية السنوية للسكان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة وهذا يعني أن أي تأثيرات في الداخل كنقص الوقود من الديزل أو ارتفاع أسعاره أو وجود عوامل عدم الاستقرار ستنعكس سلبا على مستوى الإنتاج ويكون مردوده سلبيا على القطاع الزراعي.

ولفت إلى أن مشكلة نقص الديزل وارتفاع أسعاره ستؤثر سلبا على مستوى الإنتاج من الخضروات والفواكه وسيكون أولى ثمارها ارتفاع الأسعار على المستهلكين وهذا يؤثر مباشرة على موازنة الأسر من جهة وعلى مستوى التغذية لأفراد الأسرة.